

1715



٢١٦٧

ر. ت

رسالة في قتال الكفار، تأليف ابن تيمية،

أحمد بن عبد الحلیم-٧٢٨هـ. كتبه سليمان

الصنيع - ١٣٦٥هـ.

١٨ ق ١٨ س ١٧٥ ٢١ ٢٧

١٦٨٤

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن.

الاعلام ١ : ١٤٠ ، النجوم الزاهرة ٩ : ٢٧

السیر : الفقه الا سلامي وأصوله

أ. الم — بد الناسخ ج. تاريخ النفس



هـ

رسالة ملخصة منقولة من قاعدة

لشيخ الاسلام تقي الدين أحمد

ابن عبد الحليم بن تيمية في

قتال الكفار هل سببه

المقاتله أو مجرد

الكفره

٢

قال شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية في الفتاوى المصرية في كتاب الجهاد  
ج ٤ ص ٢٩٣ ست ومنها ان المرتد يقتل وان كان عاجزاً عن القتال  
بخلاف الاصل الذي ليس هو من اهل القتال فانه لا يقتل عند اكثر العلماء  
كابن حنيفة ومالك واحمد اهـ

مكتبة جامعة القاهرة - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: رسالة في قتال الكفار
اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية إشبيلي
تاريخ النسخ: ١٣٦٥ هـ
عدد الأوراق: ١٨
ملاحظات: مختصر
الرقم: ١٦٨٤
تاريخ: ١٣٧٧ هـ

١١٢



بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في قتال الكفار هل سببه المقاتلة او مجرد الكفر، وفي ذلك قولان مشهوران للعلماء والاول قول الجمهور كما لك واحمد بن حنبل وابي حنيفة وغيرهم والثاني قول الشافعي وربما علق به بعض اصحاب أحمد فمن قال بالثاني قال مقتضى الدليل قتل كل كافر سواء كان رجلاً أو امرأة وسواء كان قادراً على القتال او عاجزاً عنه وسواء سالمنا او حاربنا لكن شرط العقوبة بالقتل أن يكون بالغاً فالصبيان لا يقتلون لذلك، وأما المتسَاء فمقتضى الدليل، قتلهن لكن لم يقتلن لأنهن يصرن سباياً بنفس الاستيلاء عليهن فلم يقتلن لكونهن ما لا للمسلمين كما لا تهدم المساكن اذا ملكت وعلى هذا القول يقتل الرهبان وغير الرهبان لوجود الكفر وذلك ان الله علق القتل لكونه مشركاً بقوله ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ فيجب قتل كل مشرك كما تحرم ذبحته ومناحته لمجرد الشرك وكما يجب قتل كل من بدل دينه لكونه بدله وان لم يكن من اهل القتال كالرهبان وهذا لانزاع فيه وانما النزاع في المرأة المرتدة خاصة وقول الجمهور هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار فان الله سبحانه قال (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم) الى قوله (واعلموا أن الله مع المتقين) فقوله الذين يقاتلونكم تعليق للحكم بكونهم يقاتلوننا فدل على أن هذا علة = الأمر بالقتال ثم قال ولا تعتدوا والعدوان مجاوزة الحد فدل على أن



قَالَ مَنْ لَمْ يقاتِلْنَا عَدُوًّا وَانْ وِيَدِلْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ  
فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ . فِدَلْ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ .  
وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْفَتُمُوهُمْ وَلَمْ يَقُلْ قَاتِلُوهُمْ أَمْرٌ يَقْتُلُ -  
مَنْ وَجَدَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ حَيْثُ وَجَدَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ طَائِفَةِ مَمْنَعَةٍ  
ثُمَّ قَالَ (وَاقْتُلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ) وَالْفِتْنَةُ أَنْ  
يَفْتِنَ الْمُسْلِمَ عَنْ دِينِهِ كَمَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْتِنُونَ مَنْ أَسْلَمَ عَنْ دِينِهِ  
وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى (وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ) وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا  
اعْتَدَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ لَهُمْ سُلْطَانٌ وَحِينَئِذٍ يَجِبُ قِتَالُهُمْ حَتَّى لَا  
تَكُونَ فِتْنَةٌ حَتَّى لَا يَفْتِنُوا مُسْلِمًا وَهَذَا يَحْصُلُ بِعَزْزِهِمْ عَنِ الْقِتَالِ وَلَمْ يَقُلْ  
وَاقْتُلُوهُمْ حَتَّى يَسْلَمُوا وَقَوْلُهُ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ وَهَذَا يَحْصُلُ إِذَا ظَهَرَتْ  
كَلِمَةُ الْإِسْلَامِ وَكَانَ حُكْمُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ غَالِبًا فَانْ قَدْ صَارَ الدِّينُ لِلَّهِ وَيَدُلُّ  
عَلَى ذَلِكَ أَنَا إِذَا قَاتَلْنَا أَهْلَ الْكِتَابِ فَإِنَّا نَقَاتِلُهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ  
الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَهَذَا الْمَقْصُودُ يَحْصُلُ إِذَا أَدَّى الْجُزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَكَانُوا صَاغِرِينَ  
وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ  
وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ هُوَ ذِكْرٌ لِلْغَايَةِ الَّتِي يَبَاحُ قِتَالُهُمْ  
إِلَيْهَا بِحَيْثُ إِذَا فَعَلُوا حُرِّمَ قِتَالُهُمْ وَالْمَعْنَى أَنِّي لَمْ أَوْحَرْ بِالْقِتَالِ إِلَّا  
إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنِّي أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ كُلَّ أَحَدٍ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ

فَإِنْ هَذَا خِلَافُ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ فَانْ لَمْ يَفْعَلْ هَذَا قَطُّ بَلْ كَانَتْ سِيرَتُهُ أَنْ مَنْ  
سَأَلَهُ لَمْ يَقَاتِلْهُ وَقَدْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسَ إِذَا أَدَّوْا  
الْجُزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ حُرِّمَ قِتَالُهُمْ وَقَدْ ادَّعَى طَائِفَةٌ أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ  
مَنْسُوخَةٌ يَعْنِي قَوْلُهُ (وَاقْتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ) قَالَ أَبُو الْفَرَجِ  
اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ أَمْ لَا عَلَى قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ  
وَإِخْتَلَفَ أَرَبَابُ هَذَا الْقَوْلِ فِي الْمَنْسُوخِ مِنْهَا عَلَى قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَوَّلُهَا وَهُوَ  
قَوْلُهُ وَاقْتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ قَالُوا وَهَذَا مَقْتَضِي أَنْ الْقِتَالَ  
مَبَاحٌ فِي حَقِّ مَنْ قَاتَلَ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَا يَبَاحُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَقَاتِلْ وَهَذَا مَنْسُوخٌ  
بِقَوْلِهِ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْفَتُمُوهُمْ وَالثَّانِي أَنَّ الْمَنْسُوخَ مِنْهَا وَلَا تَعْتَدُوا  
وَلِهَذَا فِي هَذَا الْإِعْتِدَاءِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَتْلُ مَنْ لَمْ يَقَاتِلْ وَالثَّانِي  
أَنَّهُ ابْتِدَاءُ الْمُشْرِكِينَ بِالْقِتَالِ وَهَذَا مَنْسُوخٌ بِآيَةِ السَّيْفِ قَالَ وَالْقَوْلُ الثَّانِي  
أَنَّهَا مُحْكَمَةٌ وَمَعْنَاهَا عِنْدَ أَرَبَابِ هَذَا الْقَوْلِ وَاقْتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ  
يَقَاتِلُونَكُمْ وَهُمْ الَّذِينَ أَعْدَوْا أَنْفُسَهُمْ لِلْقِتَالِ ، فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ بِمَعْدٍ نَفْسَهُ  
لِلْقِتَالِ كَالرَّهْبَانِ وَالشُّيُوخِ الْفَنَاءِ وَالزَّمْنِيِّ وَالْمُكَافِفِ وَالْمُجَانِّينَ فَإِنَّ  
هَؤُلَاءَ لَا يَقَاتِلُونَ فَبِهَذَا حُكْمُ بَاقٍ غَيْرِ مَنْسُوخٍ . قُلْتُ هَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ  
جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَاحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمْ ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ  
ضَعِيفٌ فَإِنْ دَعَوَى النُّسَخَ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَنَاقِضُ  
هَذِهِ الْآيَةَ بَلْ مَا يُؤَيِّدُهَا فَإِنَّ النَّاسَ خُفِيَ قَوْلُهُمْ هَذِهِ تَقْتَضِي أَنْ الْقِتَالَ



مباح في حق من قاتل من الكفار ولا يباح في حق من لم يقاتل وهذا منسوخ  
بقوله ~~بقوله~~ واقتلوه حيث تقتلوههم يقال قوله واقتلوههم حيث تقتلوههم  
مذكور في موضعين أحدهما هذا الموضع وهو قوله واقتلوههم حيث تقتلوههم  
وأخرجوه من حيث أخرجوكم وهذا متصل بقوله وقاتلوا في سبيل الله  
الذين يقاتلونكم ولا تعدوا أن الله لا يحب المعتدين واقتلوههم حيث  
تقتلوههم فالضمير عائد إلى هؤلاء الذين يقاتلون المؤمنين هم الذين  
قال واقتلوههم حيث تقتلوههم وهذا لا يناقض ما تقدم بل من كان من  
المحاربين المقاتلين للمؤمنين فإنه يقتل حيث تقتل وليس من حكمه إلا يقاتل  
إلا في قتاله بل متى كان من أهل القتال الذي يخيف المسلمين ومن شأنه  
أن يقاتل قتل قائما وقاعدا أو نائما وهو يقتل أسيرا فقد قتل النبي صلى الله  
عليه وسلم غير واحد بعد الأسر مثل عقبة ابن أبي معيط والنضير بن الحارث  
وحكم سعد بن معاذ في بني قريظة لما نزلوا أن يقتل مقاتلهم ونسبي  
ذرائعهم فقتلهم كلهم وكانوا مائتين ثم ذكر رحمه الله حديث  
الصعب بن جثامة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار  
من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وصبيانهم فقال هم منهم  
قال وهذا لا يناقض نهيه عن قتل النساء والصبيان فإن هؤلاء إذا  
أصيبوا بغير تعد لهم وذاك إذا تعدوا فإنهم ليسوا كصبيان المسلمين  
وذريتهم ولا كأهل العهد فإن هؤلاء لهم عصمة مضمنة ومؤتمنة

حال  
كذا والادعي كتب الحسين بن السباعي والسباعي

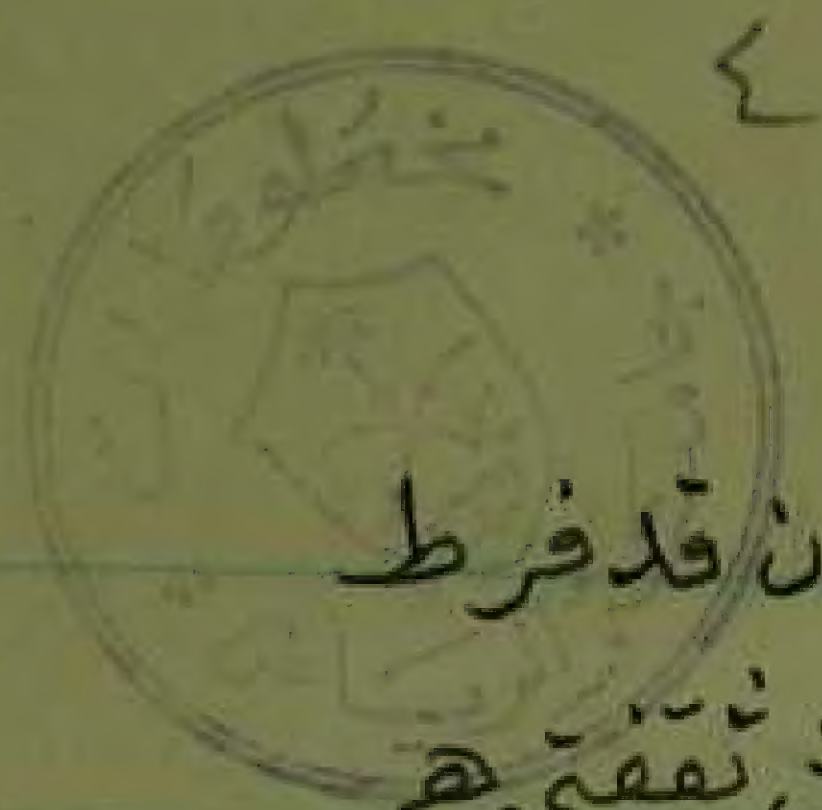
بالإيمان والأمان ونساء أهل الحرب وصبيانهم ليس لهم عصمة مضمنة ولكن  
لا يحل قتلهم عمدا إذا كانوا ليسوا من أهل القتال وإذا قتلوا في الحصار  
والبيات فليس على المسلمين أن يدعوا ما أمروا به من الجهاد لئلا يصاب مثل  
هؤلاء فمن قال إن قوله وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم منسوخ بقوله  
واقتلوههم حيث تقتلوههم أن كان قد ظن أن قوله الذين يقاتلونكم أنهم لا يقتلون  
الأحبال قتالهم فقد غلط في فهم الآية وكيف تكون منسوخة بقوله واقتلوههم  
حيث تقتلوههم اللهم إلا أن يكون قائل هذا القول ممن يسمى تقييد المطلق  
وتخصيص العام نسخا حتى قد يسمى الاستثناء نسخا وهذا اصطلاح عامة  
من السلف فكل آية رفعت ما يظن من دلالة أخرى قالوا إنها نسخها وتسمية  
هذا نسخا مطابق للغة كما سمي الله رفع ما يقتل الشيطان نسخا بقوله فينسخ  
الله ما يليق الشيطان ثم يحكم الله آياته وكذلك قول من يقول قوله فاتقوا الله  
ما استطعتم ناسخ لقوله اتقوا الله حق تقاته مع أن هذه في آل عمران وهي  
مدنية وتلك في التغابن وهي مكية أو بعضها والنسخ هو الرفع والازالة  
فإذا جاءت آية رفعت ما يظن دلالة تلك الآية عليها كانت رفعها لهذا الظن  
وهذا إيمان وعند كثير من الناس أن النسخ هو بيان ما لم يرد باللفظ العام  
في الأثر مانع تراخيه عنه وهو نوع من التخصيص لكن يشترط فيه التراخي  
ومنهم من يقول لا بد عند نزول المنسوخ من الاستعارة بالناسخ وعلى  
هذا فالنسخ عند هؤلاء من جنس تقييد المطلق وهو بيان ما لم يرد بالخطاب



وهذا النسخ لا ينكره احد لا اليهود ولا غيرهم وتسمية هذا النوع =  
 نسخا جائزا لانزاع فيه لكن قول من يقول لا نسخ الا هذا هو محل النزاع  
 فان الطائفة الاخرى تقول في النسخ ما هو رفع للحكم بعد شرعه ولهذا  
 يجوز النسخ قبل مجيء الوقت وقبل التمكن كما نسخ الله امر ابراهيم بالذبح  
 قبل التمكن ونسخ الصلوات الخمس من خمسين الى خمس قبل مجيء الوقت  
 وهذا قول اكثر الفقهاء وكثير من اهل الكلام كالقاضي ابي بكر وهو قول  
 ابن عقيل والغزالي وابي محمد المقدسي وغيرهم والقول الاول هو قول  
 المعتزلة وقد وافقهم عليه طائفة من الفقهاء والمتكلمين كابن الحسن  
 الحرزي والقاضي ابي يعلى وغيرهما من اصحاب احمد وكأبي اسحق الاسفرائيني  
 وابي المعالي لكن هؤلاء تناقضوا فانهم يجوزون النسخ قبل مجيء الوقت  
 والتخصيص لا يكون برفع جميع مدلول الخطاب وطائفة طردت قولها  
 كابن الحسن الحرزي من اصحاب احمد وغيره فان هؤلاء وافقوا المعتزلة  
 في المنع من النسخ قبل التمكن من الفعل وقبل حضور الوقت وهذا في الحقيقة  
 موافقة لمن منع النسخ من اليهود ومن حكي عنه من المسلمين المنع من النسخ  
 كابن مسلم الا صبراني فهذا حقيقة قوله اذا كان التخصيص متصل لا يمنعه  
 احد من عقلاء بني آدم ومن لم يجوز تد البيان عن مورد الخطاب  
 ولا في النسخ كأبي الحسين البصري فانه يقول لا بد اذا ورد خطاب وهو  
 يريد أن ينسخه فيما بعد ان يشهر المخاطبين بنسخه لئلا يفضي الحق بهم

باض بالاصل  
 ولعله  
 (تأخير)  
 فتأمل

باعتقاده تأبيده والجمهور يقولون من اعتقد تأبيده بغير دليل كان قد فرط  
 واتى من جهة نفسه فالذين قالوا هذا منسوخ بقوله واقتلوه حيث تقتلوه  
 قد ارادوا أن قوله واقتلوهم بين معنى قوله الذين يقتلونكم ونسخ ما يظن  
 من أنهم لا يقتلون الاحال المسايفة وهذا معنى صحيح لا يناقض ما ذكرناه  
 واما قول من قال ولا تعتدوا منسوخ فهذا ضعيف فان الاعتداء هو  
 الظلم والله لا يبيح الظلم قط الا أن يراد بالنسخ بيان الاعتداء المحرم  
 كما تقدم وقد ذكر ابا الفرج في الاعتداء اربعة اقوال أحدها أنه قتل  
 النساء والولدان قاله بن عباس ومجاهد والثاني ان معناه لا تقتلوا  
 من لم يقتلكم قاله سعيد بن جبيرة وابو العالية وابن زيد والثالث أنه  
 اتيان ما نهوا عنه قاله الحسن والرابع أنه ابتداء وهم بالقتال في الشهر الحرام  
 وقد ذكر عن بعضهم أن الثاني والرابع منسوخ بآية السيف فيقال كثيرا  
 ما يقول بعض آية السيف وآية السيف اسم جنس لكل آية فيها الأمر  
 بالجهاد فهذه الآية آية سيف وكذلك غيرها فابن الناسخ وان أراد  
 بآية السيف قوله في براءة فاذا انسح الا شهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث  
 وجدتموهم فتلك لا تناقض هذه فان ذاك مطلق والمشرک له حال لا يجوز  
 قتاله فيها مثل ان يكون له امان او عهد كذلك اذا لم يكن من اهل القتال وهذه  
 الآية خاصة مقيدة وتلك مطلقة لم يصح فيها بقتله وان كان شيخا كبيرا فانها  
 أو محبونا أو مكفرا لا يقتل بيد ولا لسان مثل دريد ابن الصمة فان المسلمين





فان المسلمين قتلوه لكونه كان ذارأي وكذلك المرأة اذا كانت ذات رأي تقاتل كما اهد ر النبي صلى الله عليه وسلم دم هند وغيرها ممن يقاتل بلسانه فمن قاتل بيد او لسان قاتل وايضا ففي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم مر في بعض مغازيه على امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه لتقاتل فعلى ان العلة في تحريم قتلها انها لم تكن تقاتل لكونها مالا للمسلمين وايضا ففي السنن عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انطلقوا باسم الله وبالله وعلى صلة رسول الله ولا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا ولا صغيرا ولا امرأة ولا تغلوا وضموا غنائمكم واصلحوا واحسنوا ان الله يحب المحسنين رواه ابو داود وايضا فقوله لا اكره في الدين قد تبين الرشد من الغي وهذا نص عام انا لا نكره احدا على الدين فلو كان الكافر يقتل حتى يسلم لكان هذا اعظم الاكره على الدين واذا قيل المراد بها اهل العرير قيل الآية عامة واهل العرير قد علم انه يجب الوفاء لهم بعهدهم فلا يكرهون على شيء فان قيل هذه الآية مخصوصة او منسوخة كما ذكر ذلك من ذكره ممن يقول باكره المشركين قال ابو الفرج اختلف علماء الناسخ والمنسوخ في هذا القدر من الآية فذهب قوم الى انه محكم والى انه من العام المخصوص فان اهل الكتاب لا يكرهون على الاسلام بل يخبرون بينه وبين الجزية فالآية مختصة بهم قال وهذا معنى ما روى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وقال ابن المباري معنى الآية ليس الدين ما يدن به

من الظاهر على جبره الاكره عليه ولم يشهد به القلب وتنطوي عليه الضمائر انما الدين هو المعتقد بالقلب قال وذهب قوم الى انه منسوخ وقالوا هذه الآية نزلت قبل الامر بالقتال فعلى قولهم يكون منسوخا بآية السيف وهذا مذهب الضحاك والسدي وابن زيد قيل جمهور السلف والخلف على انها ليست مخصوصة ولا منسوخة بل يقولون انا لا نكره احدا على الاسلام وانما نقاتل من حاربنا فان اسلم عصم دمه وماله ولولم يكن من اهل القتال لم نقتله ولم نكرهه على الاسلام وايضا فالذين نقاتلهم لحربهم متى اتوا الجزية عن يد وهم صاغرون لم يحز قتالهم اذا كانوا اهل كتاب او مجوسا باتفاق العلماء وان كانوا من مشركي الترك والهند ونحوهم فاكثر العلماء لا يجوزون قتالهم حينئذ وهذا مذهب مالك وابي حنيفة والاوزاعي واحمد ابن حنبل في احدي الروايتين عنه وهي المنصوصة عنه صريحا والاخرى هي ما ذكره الخري وغيره وقول القائل ان هذه كانت قبل الامر بالقتال يحتاج الى بيان ذلك ثم الى بيان ان الامر بالقتال يوجب نسخها وكلاهما منتف كيف وقد عرف ان هذا غلط فان سورة البقرة مدنية كلها وفيها غير آية تأمر بالجهاد وفيها كتب عليكم القتال فكيف يقال انها قبل الامر بالقتال ثم سبب نزول الآية يدل على ان هذا كان بعد الامر بالجهاد بمدة وقد ذكروا في سبب نزولها اربعة اقوال كلها تدل على ذلك فاسمها ما قاله ابن عباس وغيره قالوا ان المرأة من الانصار



كانت تكون مقلات لا يعيش لها ولد فتخلف لئن عاش لها ولد لتهودنه لأن  
اليهود كان لهم كتاب بخلاف المشركين فكانوا أقرب إلى العلم والدين  
منهم فلما أجليت بنو النضير كان فيهم أناس من أبناء الأنصار فقال الأنصار  
يا رسول الله ابناؤنا فنزلت هذه الآية ثم ذكر عن الشعبي ومجاهد وغيرها  
نحو ذلك ثم قال والمملوك المسترق لا يكره على الإسلام بالاتفاق وإذا لم  
يجوز إقرار المشركين بالجزية ففي جواز استرقاقهم قولان هار واثان عن  
أحمد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون معه يأسرون الرجال  
والنساء من المشركين ولا يكرهونهم على الإسلام بل قد أسر النبي صلى الله  
عليه وسلم ثمانية بن أثال وهو مشرك ثم من عليه ولم يكرهه على الإسلام  
حتى أسلم من تلقاء نفسه وكذلك من على بعض أسرى بدر وأما سبي المشركات  
فكان كثيراً ولم يكره امرأة على الإسلام فلم يكره على الإسلام لأرجل ولا امرأة  
ثم ذكر فتح مكة وأنه صلى الله عليه وسلم من عليهم ولم يكرههم على الإسلام  
بل أطلقهم بعد القدرة عليهم ولهذا سمو الطلقاء وهم مسلمة الفتح  
والطلق خلاف الأسير فعلم أنهم كانوا أسوريين معه وأنه أطلقهم  
كما يطلق الأسير ولم يكرههم على الإسلام بل بقي معه صفوان بن أمية  
وغیره مشركين حتى شهد وأمه حنيناً ولم يكرههم حتى أسلموا من تلقاء  
أنفسهم فأبى شيء أبلغ في أنه لم يكره أحداً على الإسلام من هذا ولا يقدر  
أحد قط أن ينقل أنه أكره أحداً على الإسلام لا ممتنعاً ولا مقدرراً عليه

بإحدى الأصناف ولعل: لم يقاتل هذه التي فاضلها

ولا فائدة في إسلام مثل هذا الكن من أسلم قبل منه ظاهر الإسلام وإن كان  
يظن أنه إنما أسلم خوفاً من السيف كالمشرك والكتابي الذي يجوز قتاله فإنه  
إذا أسلم حرم دمه وماله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى  
يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم  
وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وانكر على سامة بن زيد لما قتل رجلاً قد  
أسلم وقال إنما قالها خوفاً من السيف ولكن فرق بين أن يكون هو أو أحد أكرههم  
حتى يسمعوا وبين أن يكون قاتلهم ليدفع ظلمهم وعدوانهم عن الدين فلما  
أسلموا صاروا من أهل الدين فلم يحز قتلهم وكان من يعلم منه أنه لا يظلم الدين  
وأهله لا تقاتله لا كتابياً ولا غير كتابي ثم ذكر قصة خراعة وسرية ابن الحضري  
وقصة بدر وبنو النضير وقريظة وغيرها ثم قال وكانت سيرته أن كل من  
هادنه من الكفار ه كتب السير والحديث والتفسير والفقه والمغاز  
تنطق بهذا وهذا امتوا من سيرته فهو لم يبدأ أحد من الكفار بقتال ولو كان  
الله أمره أن يقتل كل كافر لكان يبتديهم بالقتل والقتال ثم قال وأما النصارى  
فلم يقاتل أحداً منهم إلى هذه الغاية حتى أرسل رسله بعد صلح الحديبية إلى  
جميع الملوك يدعوهم إلى الإسلام فأرسل إلى قيصر وكسرى والمقوقس والنجاشي  
وملوك العرب بالمشرك والسام فدخل في الإسلام من النصارى وغيرهم من  
دخل فعند النصارى بالسام فقتلوا بعض من كان أسلم من كبارهم بمكان فالنصارى  
هم حاربوا المسلمين أولاً وقتلوا من أسلم منهم بغياً وظلماً والافرسية أسلمهم



يدعون الناس الى الاسلام طوعا لا كرها لم يكره احدا على الاسلام فلما بدا  
النصارى بقتل المسلمين ارسل سرية امر عليها زيد بن حارثة ثم جعفر ثم  
ابن رواحه وهو اول قتال قاتله المسلمون للنصارى بموته من ارض الشام  
واجتمع على اصحابه خلق كثير من النصارى واستشهد الامراء رضي الله عنهم  
واخذ الراية خلق كثير من النصارى واستشهد خالد بن الوليد وكان  
خالد قد اسلم بعد صلح الحديبية هو وعمر بن العاص وعثمان بن  
طلحة فسلم الله المسلمين ورجعوا وهذا قبل فتح مكة وبعد خيبر  
ثم تكلم على اول سورة براءة ثم قال فدللت الآيات على ان البراءة كانت  
الى المعاهدين الذين لهم عهد مطلق غير مؤقت او كان مؤقتا ولم يوفوا  
بموجبه بل نقضوه وهنا للفقهاء ثلاثة اقوال قيل لا يجوز العهد المطلق  
كما يقوله الشافعي في قول وطائفة من اصحاب احمد وهؤلاء يقولون  
انما قال النبي صلى الله عليه وسلم نقرم ما اقرم الله لأن الوحي كان ينزل  
ثم العهد الموقت قيل يجوز للامام ان ينقضه بلا سبب كما يحكى عن أبي  
حنيفة وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى (واما تخافن من قوم خيانة فانبذ  
اليهم على سواء) فان هؤلاء عهدهم كان مؤقتا ونقضه والثالث هو  
قول الاكثرين أنه يجوز المطلق والموقت وان الموقت لازم من الطرفين  
يجب الوفاء به ما لم ينقضه العدو كما يجب الوفاء بسائر العهود اللازمة  
واما المطلق فهو عقد جائز ان شاء فسخه وان شاء لم يفسخه كما في

تقاتل

العقود الجائزة كالوكالة والشركة ونحو ذلك وهذا هو القول الآخر في مذهب  
احمد وهو قول الشافعي والآية تدل على هذا القول فان الله أمره بنبذ العهد  
الامن كان له عهد الى مدة ثم وفي بموجبه فلم يترك ما اوجبه العهد فلم  
ينقضه شيئا ولا اعان عدوا وأما قوله (واما تخافن من قوم خيانة فانبذ  
اليهم على سواء) فتلك في سورة الانفال وهي متقدمة ونحو ذلك في العهود  
المطلقة متى خاف منهم خيانة فانه ينبذ اليهم على سواء ولا يجوز اخذهم بغيبة  
فانهم يعتقدون أنهم آمنون واما العقود اللازمة هل يجوز فسخها بمجرد  
خوف الخيانة هذا فيه قولان والظاهر أنه لا يجوز لان سورة براءة توجب  
الوفاء الى ان قال والمراد بالاشهر الحرم في قوله ((فاذا انسأخ الاشهر الحرم))  
هي اشهر السياحة عند جمهور العلماء وعليه يدل الكتاب والسنة وقد ظن  
طائفة انها الحرم الثلاثة ورجب ونقل هذا عن احمد وهؤلاء اشتبه عليهم  
لفظ الحرم بالحرم وتلك ليست متصله بل هي ثلاثة سرور وواحد فرد وهو  
قد ذكر في هذه السورة اشهر السياحة فلا بد ان يذكر الحكم اذا انقضت  
فقال فاذا انسأخ الاشهر الحرم فاقبلوا المشركين الى ان قال فلم يبق من  
اولئك المشركين طائفة فقال البتة بل قهر جميع المشركين ولا عهد لهم  
وهم من اهل القتال فلم هذا قال ((فاذا انسأخ الاشهر الحرم فاقبلوا المشركين  
حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد)) ولم يقل  
فقاتلوهم فانه لم يكن فيهم طائفة تقاتل بل امر بقتلهم حيث وجدوا واخذهم



وهو الأسر وحصرهم في أمكنتهم كما حصر أهل الطائف ثم قال (فإن تابوا وأقاموا  
الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) لم يقل قاتلوهم حتى يقيموا الصلاة اذ لم يكن  
هناك من يقاتل وإنما أمر بقتالهم واخذهم وحصرهم لأنهم مشركون من أهل  
القتال ولو قدر واعي فساد الدين وأهله لفعلوا ذلك إلى أن قال رحمه الله  
ثم أنه بعد أن ذكر أمر المشركين قال «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم  
الآخر الآية فذكر قتال النصاري وتخصيصهم بالذكر لا يجوز أن يكون =  
لاختصاصهم بالحكم فإنه يجوز قتال اليهود والمجوس بالنص والاجماع =  
حتى يعطوا الجزية وهذا قول جمهور العلماء وبعضهم يقول إنما تؤخذ  
منه كتاب وإن المجوس لهم كتاب مبدل أولهم شبهة كتاب وأن آية  
برأة تقضي التخصيص وليس كذلك بل هي تدل على أنه هؤلاء إذا =  
وجب قتالهم حتى يعطوا الجزية ولم تجز معاً ثم بلاجزية فغيرهم من  
الكفار أولى فإن المشركين والمجوس شر منهم واليهود أشد عداوة  
للمسلمين منهم كما قال تعالى «لتجدن أشد الناس عداوة للذين  
آمَنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا =  
الذين قالوا أنا نصارى» فإذا كان هؤلاء إذا كانوا محاربين وجب  
قتالهم حتى يعطوا الجزية فغيرهم أولى إذا كان محارباً أن يقاتل حتى =  
يعطى الجزية وعلى هذا حديث بريدة ابن الحصيب الأسلمي الذي في  
صحيح مسلم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على سرية

أوجيش أو صاه في خاصة نفسه يتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً  
ثم قال اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا  
ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً وإذا القيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث  
خصال أو خلل فإيتهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام  
فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار =  
المهاجرين وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على  
المهاجرين فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين  
يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الغنمة والفئ  
شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا ففسلهم الجزية فإن هم أجابوك  
فاقبل منهم وكف عنهم فإن هم أبوا فاستعين بالله وقاتلوهم وذكر الحديث  
ولم يكن في الحديث قتال مصافة وهذا والله أعلم لأنه لم يكن قد بقي طائفة  
ممتنعة تقاتل مصافة وإنما الجأ الكفار إلى حصونهم فكانوا يحضرون وهو  
المحصر الذي ذكره وقد بين في هذا الحديث أن المحصور إما أن يسلم ويهاجر أو  
يسلم ويكون أعرابياً غير مهاجراً ويعطى الجزية عن يد وهو صاغراً فإن امتنع من  
الثلاث قاتل وبريدة عن ذهب مع علي إلى اليمن وعلى قاتل باليمن وسباً وغنم  
وقدم إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فلم يذكر في شيء من الأحاديث  
أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق في أخذ الجزية بين كتابي وغير كتابي ولا عهد  
ذلك إلى علي ومعاذ وغيرهما مع علمه بأن اليمن فيه مشركون وفيه أهل الكتاب



هكذا بالاصل ولعل ان الانسان معتبر الا في اقله وهو  
 رافض داخلا اصل  
 رافض داخلا اصل  
 رافض داخلا اصل

ولما أمر معاذ أن يأخذ من كل عالم دينارا أو عدله معارف لم يذكر فرقا والمجوس من  
 جنس سائر المشركين ليس لهم مزية محمد وبها والحديث الذي يروى أنه  
 كان لهم كتاب فرغ قد ضعفه أحمد وبتقدير صحته فالعرب كانوا على دين  
 إبراهيم فلما صاروا مشركين ما بقي ينفعهم دين اجدادهم وكذلك اهل  
 الكتاب لو نبذوا التوراة والانجيل لكانوا كغيرهم من المشركين وقد بينا  
 في غير هذا الموضع (١) أن الانسان معتبر الا باجداده وما ذكر في قوله لا  
 اكراه في الدين يدل على ذلك فان اولاد الأنصار دخلوا في اليهودية بعد النسخ  
 والتبديل ولعل فيهم من دخل فيها بعد مبعث النبي صلى الله عليه وسلم وقد  
 روي أنه كان من أبناء الأنصار من دخل مع النصير حينئذ وكان فيهم عرب  
 ومع هذا فالنبي صلى الله عليه وسلم جعل الجميع اهل كتاب لم يحرم ذبيحة أحد  
 منهم ولا استحل قتله دون من كان اجداده قد دخلوا في الدين قبل  
 النسخ والتبديل والذين قالوا ان من دخل في اهل الكتاب بعد النسخ  
 والتبديل لا تعقد لهم ذمة ولا تؤكل ذبائحهم بنوا ذلك على أصليين  
 ضعيفين أحدهما ان العبرة في الدين بدين الأجداد وقد بينا أن  
 هذا خلاف الكتاب والسنة وخلاف قول جمهور العلماء ما لك وابي  
 حنيفة وأحمد وغيرهم ولكن هذا قاله طائفة من اصحاب أحمد =  
 موافقة للشافعي واخذه الشافعي عن عطاء وقد بسطنا الكلام  
 على ذلك في غير هذا الموضع، والاصل الثاني ان الجزية لا تقبل

من غير اهل الكتاب والنزاع في هذا الشهر لكن جمهور العلماء ايضا على خلافه وعلى  
 ذلك يدل الكتاب والسنة وقد تتبعنا ما امكنني في هذه المسئلة فما وجدت  
 لا في كتاب ولا سنة ولا عن الخلفاء الراشدين الفرق في اخذ الجزية بين اهل  
 الكتاب وغيرهم والنبي صلى الله عليه وسلم قبل نزول آية الجزية كان يقر المشركين  
 واهل الكتاب بلا جزية كما اقر اليهود بلا جزية واستمر على ذلك الى أن اجلاهم  
 عمرو كان ذلك لحاجة المسلمين اليهم ولما نزلت آية الجزية كان فيها أن  
 المحاربين لا يعقد لهم عهد الا بالصغار والجزية ورفع بذلك ما كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يعقده لاهل الكتاب وغيرهم من العهد بكون الاسلام  
 اذ ذاك كان ضعيفا ومما يبين الأمر في ذلك ان المجوس هم في التوحيد =  
 أعظم شركا من مشركي العرب فان مشركي العرب كانوا مقرين بأن خالق  
 العالم واحد كما أخبر الله بذلك عنهم في غير موضع ولم يكونوا يقولون أن  
 للعالم صانعين وهم وإن كان فيهم من جعل لله اولادا وقالوا الملائكة  
 بنات الله فلم يكونوا يقولون ان الملائكة يخلقون معه بل هم معترفون  
 ان الله خالق كل شيء كما ذكر الله ذلك عنهم لكن كانوا يجعلون آلهتهم =  
 شفعا وقربانا كما قال تعالى (ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم  
 ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله) وقال (والذين اتخذوا من دونه اولياء  
 ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى) واما المجوس فهم يقولون بالاصليين  
 الثور والظلمة ويقولون الظلمة خلقت الشر والنور خلق الخير ولهم في



الظلمة قولان قيل هي قديمة ازلية وقيل بل محدثة عن النور وقيل عنهم ان النور  
فكر فكرة ردية فحدثت الظلمة وهم يجعلون الظلمة شريكاً لله في خلق العالم وقد  
نقلوا عنهم ان الظلمة عندهم هي الشيطان ابليس فجعلوا ابليس شريكاً لله في  
الخلق هذا على قول من يقول الظلمة محدثة والقول الآخر ان قديمة ازلية  
فرد اعظم شركاً وهذا الشرك لا يعرف في العرب بل العرب كانت مقرة بأن  
الله خالق كل شيء ولهذا انما يذكر مثل هذا القول عن الزنادقة كما ذكر بعض  
المفسرين كابن السائب في قوله (وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم) قال  
نزلت في الزنادقة اثبتوا الشراكة لابليس في الخلق فقالوا والله خالق النور  
والناس والدواب والالوان ابليس خالق الظلمة والسباع والحيات  
والعقارب ومعلوم ان هذا القول هو معروف عن المجوس ليس هو معروفاً  
عن مشركي العرب فتبين ان المجوس اعظم شركاً من مشركي العرب والهند  
ومخوهم ممن يقول ان الله خالق كل شيء وهم ايضا من عبادة ما سوى الله  
يعبدون الشمس والقمر والنيران وكانت لهم بيوت عظيمة للنار يعبدونها  
وهذا عبادة للعلويات والسفليات من جنس اشراك قوم ابراهيم الذين  
كانوا يعبدون الكواكب ويعبدون الاصنام الارضية وهذا الشرك  
اعظم نوعي شرك اهل الارض فان الشرك اصله نوعان شرك قوم نوح =  
وكان اصله تعظيم الصالحين الموتى وقبورهم والعكوف عليها ثم صوروا  
تماثيلهم ثم عبدوهم وهذا النوع واقع في النصارى لكن لا يصنعون

اصناماً مجسدة بل مرقومة فان الروم واليونان قبل ان يدخل اليهم دين المسيح  
كانوا يعبدون الاصنام والكواكب والشمس والقمر فلما دخل اليهم التوحيد  
ابتدعوا نوعاً من الشرك خلطوه بالتوحيد قال الله تعالى لا تأخذوا ايمانهم  
ورهبانهم ارباباً من دون الله <sup>تعالى</sup> الآية وقد وقع كثير من الضلال المنتسبين  
الى الاسلام في نوع من ذلك مضاهاة للنصارى وصاروا يصلون الى المشرق  
فجعلوا السجود الى جهة الشمس والقمر لا من السجود لها واين هذا من زري  
النبي صلى الله عليه وسلم أمته عن الصلاة وقت طلوع الشمس وقت غروبها  
لئلا يشبهوا من يسجد لها حينئذ وكذلك نراهم ان يتخذوا القبور مساجد  
يحذروا من فعلوا لئلا يشبهوا من يدعوا اهل القبور ويجعلهم شفعا  
يستشفع بهم وقرباناً يتقرب بهم كما تفعله النصارى فنراهم عن سبب الشرك  
الذي كان في قوم نوح وسبب الشرك الذي كان في قوم ابراهيم عن الشرك  
الارض والسماء سداً لذريرة الشرك والمجوس مشركون اعظم من شرك  
النصارى ولهذا كان ما في الذي ينتسب اليه المانوية احدث ديناً مركباً من  
دين المجوس ودين النصارى اخذ عن المجوس الاصلين النور والظلمة وخالطه  
بدين النصارى فكانت المانوية اكفر من النصارى والعرب كان شركهم عبادة  
الاوثان وقد ثبت في الصحيح عن ابن عباس وغيره ان اصنام قوم نوح صارت  
اليهم وهي ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، وهؤلاء كانوا قوماً  
صالحين وكان شركهم من جنس شرك قوم نوح بالصالحين واول من نقل =



يخ  
الاصنام الى مكة عمرو بن لحي سيد خزاعة وهو اول من غلب دين ابراهيم ~~عليه~~  
نقل الاصنام من الشام من ارض البلقاء وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم قال رأيت عمرو بن لحي يحرق صبه في النار وهو اول من احدث الشرك  
والتحريم فجعل السائبية والوصيلة وقد ذكر جماعة ان اللات كان رجلا يلبس  
السويق لأهل الطائف ثم عبدوه فشرك العرب كان بالاصنام المفعولة تماثيل  
للصالحين ومنها اصنام جعل أهلها لكن الشرك الغالب في ارض العرب كان  
بالاصنام الأرضية التي جعلت تماثيل للصالحين ولا يعرف فيهم صنم مشهور  
بأنه جعل طلسمًا للشمس والقمر ونحو ذلك مما هو شرك غيرهم كالكلدان واليمن  
والمجوس شركهم كان عبادة الشمس والقمر والنار وهذا اعظم من عبادة  
الصالحين فان عباد الانبياء والصالحين يجعلونهم شفعاء وقرابا كما كانت  
العرب تقول في او ثأنا وأما هؤلاء فيطلبون من الشمس والقمر والكواكب  
الافعال ويعتقدون انهم مدبرة لهذا العالم ولا يتقربون بعبادتهم الى الله  
ولا يتخذونهم شفعاء فتبين ان شرك المجوس كان اعظم من شرك مشركي  
العرب وكانوا يعادون أهل الكتاب كالنصارى ولا يقرون ببؤة المسيح  
ولا موسى ولا ابراهيم الخليل والعرب كانوا يعظمون ابراهيم الخليل وهم  
على بقايا من ملته مثل حج البيت والختان وتحريم نكاح ذوات المحارم  
وكانوا يسمون حنفاء لكن حنفاء مشركين ليسوا حنفاء مخلصين  
قال ابن ابي حاتم في تفسيره ثنا محمد بن يحيى ثنا العباس بن سيار بن زريع

١١  
ثنا سعيد عن قتادة قال الحنفية شهادة ان لا آله الا الله يدخل فيها تحريم الأمهات  
والبنات والخالات والعمت وما حرم الله والختان فكانت حنفية في الشرك كانوا  
أهل الشرك وكانوا يحرمون في شركهم الأمهات والبنات والخالات والعمت وكانوا  
يحجون البيت وينسكون المناسك فاسم الحنفاء في الأصل لمن كان على ملة ابراهيم  
وهم الصابئون الحنفاء مثل اولاد اسمعيل قبل ان يحدث فيهم الشرك كانوا  
على ملة ابراهيم حنفاء مخلصين وهم من الصابئين الذين أثنى الله عليهم  
بقوله (ان الذين آمنوا والذين هادوا) الآية فهو لاء الصابئة من الحنفاء المخلصين  
واما الصابئون المشركون فهم كالذين اشركوا من الحنفاء كما تقدم واما المجوس فلم  
يكن عندهم شيء من اثار الانبياء بل كانوا يستحلون نكاح ذوات المحارم ولهذا  
اتفق الصحابة على تحريم ذبايحهم ومناكحتهم وانهم ليسوا من اهل الكتاب وتكلموا  
في جبنهم لأجل الأنفحة لأن ذبايحهم كذباً عن المشركين وجبنهم كجبن المشركين  
ولله المابلغ احمد أن ابو ثور يجعلهم من اهل الكتاب ويبيع ذبايحهم دعاء  
عليه احمد وذكر اجماع الصحابة على خلاف ذلك وهذا القول قول محمد في  
الاسلام وهو قول ابي ثور وداود وابن حزم وحكي قول الشافعي وجعل  
ابن حزم نبيرهم زرادشت واحتجوا بما روي عن علي أنهم كان لهم كتاب فلما  
استحلوا نكاح ذوات المحارم رفع ذلك الكتاب والامام احمد ضعف هذا الحديث  
وبتقدير صحته فاذا رفع الكتاب ولم يبق من يعرفه ولا هم مستمسكين بشيء  
من شرائعه لم يكونوا من اهل الكتاب ولم يكونوا خيراً من العرب المشركين



فانهم كانوا على ملة ابراهيم ثم لما بد لوها لم ينفعهم ما كانوا عليه قبل من  
الشرك ولم يعرف عن احد من الصحابة والتابعين انهم جعلوا زرادشت  
نبيا صاد قابل المشهور عنه انه من الكذابين وقد قال تعالى (ان تقولوا  
انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) والمجوس كانوا من اعظم الأمم  
فلو انزل عليهم كتاب لكان قد انزل على ثلاث طوائف فدل على انه انما  
انزل على طائفتين وقد احتج بهذا غير واحد من اهل العلم على انه لا كتاب  
لهم ولكن انما وقعت الشبهة فيهم لطائفة من اهل العلم لما اعتقدوا  
ان الجزية لا تؤخذ إلا من اهل الكتاب وقد اخذت منهم بالنص  
والأجماع صاروا نارة يقولون لهم شبهة كتاب وتارة يقولون هم  
مختلف فيهم وقال بعضهم هم من اهل الكتاب واحتجوا بالحديث  
المروي فيهم نسوا بهم سنة اهل الكتاب وهذا الحديث اسناده =  
منقطع فان جعفرارواه عن ~~اهل الكتاب~~ أبيه عن عبد الرحمن وأبوه  
لم يدرك عبد الرحمن وتيقن ثبوت لفظه فهو يدل على أنهم ليسوا  
من اهل الكتاب لكن المراد أنه تؤخذ منهم الجزية كما تؤخذ من اهل  
الكتاب ثم تخصيص اهل الكتاب بالذكر في آية الجزية فيهم منه طائفة  
أن غيرهم يقاتل مطلقا وان ادى الجزية عن يد وهو صاغر وفهم  
الأكثر منه ان هذا من باب تنبيه الخطاب وخواه فانه اذا كان  
اهل الكتاب لا يجوز مهادنتهم الا مع الجزية والصغار فغيرهم

أولى بذلك فهو نهى عن مهادنة الكفار بغير جزية وصغار كما كان الآخر  
عليه أولا في حال ضعف الاسلام كان يهادن الكفار من المشركين واهل الكتاب  
بغير جزية وصغار واهل خير بعد فتحهم أقرهم فيها بغير جزية فنسخت آية  
الجزية ذلك ولهدا اخذ الجزية من المجوس وليسوا اهل كتاب وهذا مذهب  
الأكثرين أنه يجوز مهادنة جميع الكفار بالجزية والصغار وهذا يناسب  
الاصل الذي قال به الجمهور وهو أنه اذا كان القتال لأجل الحرب فكل من  
سالم ولم يحارب لا يقاتل سواء كان كتابيا أو مشركا والجمهور يقولون بهذا  
وهذا هو مذهب مالك وابي حنيفة وغيرهما ثم ذكر ان عمر لم يأخذ الجزية  
من المجوس حتى اخبره عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذها من  
مجوس هجر ثم قال فاذا عرفت حقيقة السنة تبين ان الرسول لم يفرق بين عربي  
وغيره وان اخذه للجزية من المجوس كان امرا ظاهرا مشهورا وحديث عمر بن  
ابن عوف في قدوم ابي عبيدة بمال من البحرين معروف في الصحيحين وما الذي  
جعل عبد الرحمن أعلم بهذا من سائر المهاجرين والأنصار الذين كانوا أعلم  
برأيه امنه مثل ابي عبيدة الذي هو قدم بالجزية والأنصار الذين واخوه  
لما سمعوا بقدم المال وهذا يحتمل بسطا كثيرا لكن الانسان قد نسي  
ما وقع له كما نسي عمر ما جرى له ولعماري التميمي وقد يذهل عن الآية من  
القرآن حتى يذكر بيرا كما جرى لعمر في الصداق لما اراد ان يقدر اكثره ويجعل  
الزيادة في بيت المال فلما ذكر يقوله وآتيتم احداهن قنطارا رجع عن ذلك



فقد كان في مجلس فاحبره عبد الرحمن بن عوف بذلك والآن هذا كان  
معروفاً عند عامة الصحابة وكان في مغيب أبي عبيدة أو بعد موته وإلا  
فأبو عبيدة هو قدم بالجزية وعمر كان يقدمه على عبد الرحمن وغيره وهذا  
أمر كان معروفاً في الصحابة وتوقف عمر في أخذ الجزية من المجوس أولاً  
إذا كان القرآن ليس فيه نص فيهم وإنما النص في أهل الكتاب  
ومن هنا حصل الاشتباه لكثير من العلماء فمنهم من قال لما خصهم  
بالذكر دل على أنه لا يؤخذ من غيرهم ثم اضطربوا في المجوس كما تقدم وقالوا  
إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذها من مشركي العرب بل أحرقتهم  
حتى يشهد وأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ومات النبي صلى الله  
عليه وسلم وما بارض العرب مشرك وأما جمهور العلماء فعلموا أنه لا فرق  
بين المجوس <sup>بين</sup> وسائر المشركين بل هم شر من غيرهم كما تقدم فإذا أخذت  
منهم فمن غيرهم بطريق الأثر ثم من هؤلاء من ظن أن النبي صلى الله  
عليه وسلم خص العرب بأن لا يقبل منهم فاستثناهم فقال تقبل  
من كل مشرك إلا من مشركي العرب كما يقوله طائفة وآخرون قالوا  
لا يستثنى أحد ومشركوا العرب لا تؤخذ منهم لأنه لم يبق منهم  
إلا من أسلم وهذا الصحاح الأقوال فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص  
العرب بحكم في الدين لا يمنع الجزية ولا يمنع الاسترقاق ولا تقديمهم  
في الإمامة ولا يجعل غيرهم ليس كفوا لهم في النكاح ولا يحل

ما استطابوه دون ما استطابه غيرهم بل انما علق الأحكام بالاسماء المذكورة  
في القرآن كالمؤمن والكافر والبر والفاجر إلى أن قال ثم إذا عاهد المسلمين طائفة  
فنفقت العهد لم يجب على المسلمين أن يعاهدوهم ثانياً بل لهم قتالهم وإن  
طلبوا أداء الجزية وللإمام أن يقتلهم حتى يسلموا وله أن يجلبهم من ديار  
الاسلام إذا رأى ذلك مصلحة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما نفقت النصير  
العهد حاصرهم واجلاهم وفي ذلك أنزل الله سورة الحشر وقرينة لما نفقت  
العهد عام الخندق حاصرهم بعد هذا حتى نزلوا على حكمه فشفع حلفاءهم  
من الأوس فيهم فآثر لهم على حكم سيدهم [سعد] بن معاذ فحكم بأن تقتل  
مقاتلتهم وتسبي ذرائعهم وتغنم أموالهم فاذا انقض أهل الذمة وغيرهم  
العهد لم يجب على الإمام أن يعقد لهم عقداً ثانياً بل يجوز قتل كل من نقض  
العهد وقتاله وإن بذل الجزية ثانياً قال تعالى وإن نكثوا إيمانهم من بعد  
عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا إيمان لهم أي لا وفاء  
لهم بالإيمان فهذا أمر يقتال الناكثين للعهد مطلقاً فالمعاهدون إلى أجل  
مسمى إن أسلموا فمأخوذون في الدين وإن نكثوا إيمانهم وجب قتالهم وإن  
وفوا بالعهد وفي لهم بعهدهم وإن كانوا قد عاهدوا بلا جزية فكذلك من  
عاهد بالجزية والصحيح أن العهد المطلق جائز والعهد الذي كانت بين  
النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين كانت مطلقة لم تكن مؤقتة والقرآن قد  
فرق بين الموقت منها والمطلق فاجاز بهذا المطلق وأوجب الوفاء بالموقت وهذا



هو مقتضى الأصول كسائر العقود المطلقة والموقفه فهذا الأصل الذي ذكرناه  
وهو أن القتال لأجل الحرب لأجل الكفر هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة  
وهو مقتضى الاعتبار وذلك أنه لو كان الكفر هو الموجب للقتل بل هو المبيح  
له لم يحرم قتل النساء كما لو وجب أو أبيع قتل المرأة بزنا أو قود أو ردة فلا  
يجوز مع قيام الموجب للقتل أو المبيح له أن يحرم ذلك لما فيه من تفويت المال  
بل تفويت النفس الحرة أعظم وهي تقتل لهذه الأمور والأمة المملوكة تقتل  
للقصاص وللردة ولهذا لما كانت الردة المجردة الموجبة للقتل لم يجز استرقاق  
المرتدة عند الجمهور الذين يقتلون المرتدة وإنما يجوز استرقاقها من لا يجب  
قتلها فأما الجمع بين هذا وهذا فمتعذر ثم يقال فإن كان مجرد الكفر هو  
الموجب للقتل فما المانع من قتل المرأة الكافرة فإذا قيل لأنها صارت سبياً  
للمسلمين قيل إنما صارت سبياً لحرمة دمها فإذا قيل حرم دمها لكونها  
تصير رقيقه كان هذا دوازاً فإنه تعليل لاسترقاقها بجرمة دمها وتعليل  
لحرمة دمها باسترقاقها ومصيرها فإن قيل بل العلة هي مكان استرقاقها  
وإن تصير مالاً قيل وهذه العلة موجودة في الرجال فيمكن استرقاقهم  
واستعبادهم ولهذا يخير الإمام في الأسرى بين القتل والاسترقاق  
والمن والفداء فإن قيل إنما يسترق الرجل إذا أمنت غائلته والمرأة  
مأمونة قيل فقد عاد الأمر إلى خوف الضرر وإن الرجل إنما قتل لدفع  
ضرره عن الدين وأهله فمن أمن ضرره بالدين وأهله لم يقتل ومعلوم

هذا  
أيضاً  
دلت

١٤  
أن كثيراً من الرجال يؤمن ضرره أكثر من كثير من النساء ولم هذا تقتل المرأة إذا  
قاتلت وإذا كانت مدبرة بالرأي مثل هند وقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم عالم الفتح  
دم عدة نسوة منهن هند فإن قيل المرأة إذا قاتلت تقاتل دفعا لصلوها فإذا  
أسرت لم تقتل قيل لا نسلم فإن هذا وإن قاله الشافعي فالأكثر من يسبحون قتل  
من قاتلت بعد الأسر كالرجل وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل هند وغيرها من  
النسوة وكان قد آمن من لم يقاتل ولم يؤمن من قاتل لا من الرجال ولا من  
النساء فدل ذلك على أنه أباح قتل أولئك النسوة وإن لم يكن حينئذ يقاتلن  
لما تقدم من قتالهن بالسنة فإن القتال باللسان قد يكون أعظم من  
القتال باليد وإيضاً فقد دلت النصوص على أن من تاب قبل القدرة عليه  
وهذا امتنع أن يعصم دمه وماله بخلاف من تاب بعد القدرة عليه فلو أسلم  
الأسير بعد أسره لعصم دمه ولم يعصم استرقاقه بل قيل يصير رقيقاً وقيل بخير  
الإمام فيه وإنما عصم دمه لأن الكفر شرط في حل دم المقدور عليه حتى أن  
المسلم إذا حارب جاز قتاله فإذا قدر عليه لم يحل قتله فإن الإسلام عاصم  
فلا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا  
بأحدى ثلاث كفر بعد الإسلام أو زناً بعد إحصان أو أن يقتل نفساً فيقتل  
بها كما جاء مثل هذا الحديث مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن  
مسعود فالمحارب إذا كان كافراً جاز قتله وإذا أسرجاز قتله لمحاربه المتقدم  
ودفع أسره في المستقبل فإنه إذا آمن عليه أو فودي فقد يضر بالمسلمين



وأما المسلم إذا جاز قتاله لحرا به مثل قتال البغاة والعداة فإذا أسلم يجز  
 قتله لحرا به المتقدم ولكن إذا كان له فئة ممتنعة فقبل يجوز قتله وقيل لا  
 يجوز وإيضاً فإن الله تعالى قال في قتال الكفار (فإذا القيتهم الذين كفروا =  
 فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فاماناً بعد وأما فداء)  
 ولو كان الكفر موجباً للقتل لم يجز لمن على الكافر ولا المفاداة به كما لا يجوز  
 ذلك بمن وجب قتله كالزاني المحصن والمرتب وقدمت النبي صلى الله عليه وسلم  
 على غير واحد من الكفار وفادى بكثير منهم ففادى بالأسرى يوم بدر ولو  
 كان الكفر موجباً لوجب قتل كل أسير كافر وقد من على البرعمة الجمحي وعلى  
 ثمامة ابن أثال وغيرهما فإن قيل المن والفداء منسوخ قيل هذا ممنوع  
 فإين الناسخ وبقيت نسخة فذاك لأن له فئة يعود إليهم فيقويهم  
 وأبو حنيفة يقول بمنع المن والفداء لهذه العلة كما يقتل الأسير المسلم  
 إذا كان له فئة ممتنعة ولا يجوز استرقاقه ولو كان القتل موجباً لما  
 جاز استرقاقه وإيضاً ولو كان مجرد الكفر مبيحاً لما أنزل النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم قريظة على حكم سعد [بن معاذ] فيهم ولو حكم فيهم  
 بغير القتل لنفذ حكمه بل كان يأمر بقتلهم ابتداءً وإنما قال له لما حكم  
 فيهم بالقتل لقد حكمت فيهم بحكم الله لأن قتل تلك الطائفة  
 المعينة من الكفار كان في نفس الأمر مما أمر الله به ورسوله وكان  
 أرضى الله ورسوله فأنهم لو أطلقوا العاد على الإسلام من شرهم

١ بيان  
 بالأصل

ما لا يطفأ ولكن هذا ما كان ظاهراً وكان لهم من حلفائهم في الجاهلية من  
 المسلمين من يختار المن عليهم فلما حكم فيهم سعد بالقتل قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله وهذا يدل على أن بعض الكفار يتعين  
 قتله دون بعض وهذا حجة لكون مجرد الكفر ليس هو الموجب للقتل وإنما  
 الموجب كفره أضرب بالدين وأهله فيقتل لدفع ضرره وأهله لعدم  
 العاصم لا لوجود الموجب فإن الكفر وإن لم يكن موجباً فصاحبه ليس  
 بمعصوم الدم ولا المال بل هو مباح الدم والمال فلم تثبت في حقه العصمة  
 المؤثرة فلو قتله قاتل ولا عهد له لم يضممه بشيء حتى نسأؤهم وصبيانهم  
 لو قتلهم قاتل لم يضمهم وما نعلم في هذا نزاعاً بين المسلمين مع أنه  
 لا يحل قتلهم مثل كثير من الحيوان لا يحل قتله ولو قتل قاتل لم يضممه  
 بشيء وقولنا هو مباح الدم والمال كما نقول فيما خلق من النبات والصيد  
 هو مباح الدم والمال كما نقول فيما خلق من ثم مع هذا لا يجوز اتلافه  
 بلا فائدة فلا يجوز قتل الصيد لغير ما كله ولا اتلاف المباحات بغير  
 منفعة فإن هذا فساد والله لا يحب الفساد كذلك الكافر الذي لا  
 يضر المسلمين هو غير معصوم بل مباح وهو من حطب جهنم لكن قتله  
 من غير سبب يوجب القتل فساد لا يحبه الله ورسوله وإذا لم يقتل  
 يرجح له الإسلام كالعصاة من المسلمين والله تعالى أباح القتل لأن  
 الفتنة أشد من القتل فأباح من القتل ما يحتاج إليه فإن الأصل



ان الله حرم قتل النفس الا بحقها وقتل الآدمي من اكبر الكبائر بعد الكفر  
 فلا يباح قتله الا لمصلحة راجحة وهو ان يدفع بقتله شراً عظيماً من قتله فاذا  
 لم يكن في وجوده هذا الشر لم يحز قتله قال تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بني  
 اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الأرض فكأنما قتل الناس  
 جميعاً) فلم يباح القتل الا قوداً أو لفساد والفساد هنا سعيه في الارض  
 بالفساد مثل فتنه المسلم عن دينه وقطع الطريق واما ذنبه الذي يخص  
 به ولا يتعدى ضرره الى غيره فهذا لا يسمى فساداً بخلاف الداعي الى الكفر  
 والنفاق والزاني فان هذا الفسد غيره فلو لا عقوبة الزناة لكان من اشتهاه  
 يدعو اليه من يجبه اليه فيفسد كل منهما الآخر ويفسد ان الناس فاذا قتل  
 فاعله انتم هو اعن الفساد فان قيل فيلزم على هذا ان لا يقتل تارك الصلاة  
 لأن ضرره على نفسه قيل من يقول انه يكفر بقتله لردته ومعلوم انه لا يثني  
 احد الى الصلاة فيمتنع عنها حتى يقتل الا وهو كافر ونحن لانقتله ابتداء  
 بل يدعى اليها ويعاقب بما دون القتل فان صلى ولا فاذا صبر حتى يقتل  
 ولا يصلي فهو كافر قطعاً ومن ظن انه مع صبره على القتل يكون مسلماً في الباطن  
 فخطاه ظاهر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بين  
 العبد وبين الشرك والكفر ترك الصلاة وقال العهد الذي بيننا وبينهم  
 الصلاة فمن تركها فقد كفر واما من قتل لترك الصلاة مع اعتقاده انه  
 قتل مسلماً فهذا مما انكره كثير من العلماء وقالوا هو خلاف النصوص



وهو ايضا دم المسلم لا يحل الا بردة أو زناً مع احصان أو قتل نفس ولهذا  
 كان المنافقون للزكاة عند الصحابة والمسلمين مرتدين لم يجعلوا فيهم احداً  
 مسلماً فمن منع الزكاة حتى قتل ولم يترك لم يكن الا كافراً وكذلك الصوم والحج  
 لو قدر انه قيل له ان لم تصم والاقتلناك فامتنع من الصيام والحج حتى قتل  
 كان كافراً ومثل هذه الأمور بني الاسلام عليها فهي كالشهادتين فلا يكون مسلماً  
 بدونها ودار الاسلام لا يترك فيها الا مسلم أو كافر بجزية وصغار وهذا  
 اذا لم يكن كافراً بجزية وصغار فهو مسلم فلا يكون مسلماً حتى يقوم بمباني  
 الاسلام فصار قتل هذا كقتل من اتى باحدى الشهادتين دون الاخرى وكقتل  
 من كذب بالقرآن أو بعضه أو وجد وجوب الصلاة فان هذا يقتل بالاجماع  
 لكونه كافراً غير مسلم ومن قال هذا يقول قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل  
 دم امرئ مسلم لا يدخل فيه من ترك احدى المباني لأن هؤلاء غير مسلمين  
 وهذا قد يقال انه يعود الى انهم مرتدون وقد يقال ليسوا مرتدين ولكن  
 اتوا ببعض الاسلام وتركوا بعضه فيقتلون على ما تركوه والمنافقون ظاهراً  
 الاسلام وهم كفار في الباطن وكذلك الذين قالوا [ آمناً ] فقتل لهم لم تؤمنوا  
 ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم فهو هؤلاء ليسوا كفاراً مبايحي الدماء  
 وليسوا ايضاً مؤمنين مستحقين للثواب بل قد يستون مع المسلمين في الدنيا  
 والمنافقون يكونون في الآخرة مع الكفار فمن لم يأت بالمباني يشبه هؤلاء فيقال  
 أمان ترك المباني أو بعضها فهذا قد يكون منافقاً يحشر مع المنافقين ولا بد من

ما بين القوم بين غيرهم في الأصل  
 ولعل سقط من النص ما بين قفايتنا فيستقيم الكلام



عقوبته فان اصرحتى قتل فهذا الكافر ما مرتد والمضاف زنديق ظهر نفاقه وزندقته  
ونحن قد منا أن مجرد الكفر ليس موجبا بل الموجب هو الكفر المغلظ وتغليظه  
تارة يكون بحراب صاحبه وتارة يكون برده عن الاسلام ثم المرتد نوعان ردة  
مجردة وردة مغلظة فصاحب الردة المغلظة يقتل بلا استتابة وان استتبت  
صاحب الردة المجردة كما امر النبي صلى الله عليه وسلم يقتل مقيس بن صبابه  
وعبد الله بن خطل من غير استتابة وكان قد اهدر أيضا دم عبد الله بن سعد  
ابن ابي سرح فلو قتله قاتل من غير استتابة لجاز لكن بعد جاء فقبل توبته  
وهذا يدل على ان الاستتابة وقبول التوبة ليس واجبا لكل مرتد ولا  
محرم في حق كل مرتد بل صاحب الردة المغلظة قد يقتل ولو تاب وقد  
يقتل بلا استتابة ولكن لو تاب لم يقتل وقد يؤمر باستتابته وهذا  
التقسيم موجود في مذهب مالك واحمد وغيرهما وقد بسط ما يناسب  
هذا في الصارم المسلول على شاتم الرسول فكذلك الكفر وايضا فلو كان  
مجرد الكفر موجبا للقتل لم يجز اقرار كافر بالجزية والصغار فان هذا لم  
يزل الكفر ولم يهد الما كانت الردة موجبة للقتل لم يجز اقرار مرتد بالجزية  
وصغار ويهذه يظهر الجواب عما اوردته بعض الزنادقة قيل هو ابن  
الراوندي على قوله تعالى (وقالوا اتخذوا الحزن ولدا لقد جئتم شيئا ادا  
- الى قوله - وكلهم آتية يوم القيامة فردا) فقال هذا ~~المعنى~~ كله يزول  
اذا أدى ديناراً في السنة أو ما يشبه هذا فيقال (هذا الملحد الجزية

١٧  
والصغار لم تكن جزاء كفره وجزاء كفره نار جهنم خالدا فيها <sup>مخلدا</sup> ابد او نحن قد بينا  
أن القتال لم يكن على مجرد كفره فغاية الجزية والصغار أن تكون عاصمة لدمه  
من السيف والسيف لم يجزه على كفره ولا دفع به عنه عقوبة الاخرة بل اريد  
به دفع شره وعدوانه وصدده لغيره عن الدين وهذا الشر يزول بالصغار  
والجزية مع العهد فانه بالصغار مع العهد كف يده ولسانه ثم انه ليس من أهل  
القتال بل المسلمون يقاتلون عنه ويحفظون دمه وماله من عدوه فاذا اخذ  
منه ما يكون فيئاً يستعين به أهل الجهاد كان هذا من تمام الاحسان اليه والجزية  
فعلة من الجزاء يقال جزى هذا عنى أي قضى عنى كما سميت الدية دية لأنها  
تؤدي يقال أديت هذا اذا قضيته واعطيته ويقال للوظائف الموقفة  
الاتاوة لانها تؤتى والموادي لانها تؤدي فهذا اللفظ يقال على ما يوظف  
على الانسان فيؤديه بحيث يطلب منه ان يقضيه فكانه قال حتى يعطوا  
ما عليهم من الحق الذي يجزى أي يقضى ثم مقداره بحسب المصلحة فلما  
كان يجزى برا عن نفسه أي يقضى برا ما وجب عليه سميت جزية قبل الجزية  
اجرة فلا تسقط بالاسلام وقيل هي عقوبة على الكفر فتسقط بالموت كما  
تسقط بالاسلام وقيل بل يقضى براحقن دمه باقراره والقتال عنه فيجب  
بالموت لأنه حقن دمه ولا تجب مع الاسلام لانه وجد العاصم بنفسه الموجب  
للجهاد عليه ومن قال هي عقوبة كما قال ابو الخطاب وبعض أصحاب أحمد  
فقد ناقض أصله فان من أصله ان مجرد الكفر لا يوجب العقوبة وهؤلاء



مع العهد والصغار انما معهم الكفر فكيف يعاقب عليه ومن قال انها اجرة  
 قيل له فكان ينبغي ان تؤخذ من النساء ومن قال انها عصمة فانها تجب على  
 من يجوز قتله فقد اطرده فان الاسلام عاصم والجزية والصغار عاصم  
 اذا كان لا بد اما من عبادة الله واما من نفع المؤمنين فالؤمن عبد الله فقام  
 بحقه وهذا لم يعبد الله فنفع المؤمنين بايتاء ما يجزيه عن نفسه فلهذا  
 اقرولعل الله ان يهديه ويتوب عليه ولأن اهل الكتاب <sup>مع</sup> المنقول  
 ما يدل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فاقرروا هذه المصالح وعقوبتهم على  
 الكفر لم تزل بشيء من ذلك ولا زال عنهم قبح ما ارتكبه من الكفر والحمد لله  
 وحده وصلى الله على من لا نبي بعده انتهى

بقلم الفقير الى عفوريته  
 ومفترته محمد السليمان  
 السيد الفخر الزبير بن عفر الله له  
 ولوالديه ولجميع المسلمين امين  
 في ٨ صفر ١٣٦٤ هـ  
 بلغ مقابلة وصحفي حسب  
 الاطكان وزوجين الله المشويه  
 وتم نقلها في يوم الخميس ٢٩ صفر  
 ١٣٦٤

